ISSN: 2706-6495

الحوكمة الإدارية ومدى مصداقية الإفصاح عند مكافحة الفساد الإداري

Administrative Governance and the Credibility of Disclosure in Fighting Administrative Corruption

إعداد الدكتورة/ منى سعيد محمد السيابي

باحث تربوي أول، عضو إدارة الجودة الشاملة (الأيزو) بوزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان

Email: mmaa1999@hotmail.com

الملخص:

الفساد الإداري هو قضية رئيسية تواجه الحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم من أجل مكافحة الفساد، وتلعب الحوكمة الإدارية والإفصاح دورًا حاسمًا، حيث يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري وتحديد العوامل التي تسهم في الفساد الإداري وكيف يمكن للحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح أن تساهم في الحد منه وكذلك توفير توصيات للمديرين وصناع السياسات لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد الإداري. كما تتضمن منهجية البحث مراجعة الأدبيات للدراسات والأبحاث المتوفرة حول الفساد الإداري والحوكمة الإدارية والإفصاح. كما سوف تشير نتائج هذا البحث إلى أن الحوكمة الإدارية يمكن أن تعزز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، مما قد يؤدي إلى مصداقية الإفصاح. علاوة على ذلك، يمكن لمصداقية الإفصاح أن تعزز الحوكمة الإدارية، لأنها توفر آلية للمراقبة والتقييم. ومع ذلك، فإن فعالية الحوكمة الإدارية والإفصاح في مكافحة الفساد الإداري تعتمد على عدة عوامل، مثل الأطر القانونية، والقدرة المؤسسية، ومشاركة أصحاب المصلحة. ويخلص البحث إلى تقديم توصيات لتعزيز الحوكمة الإدارية والإفصاح لمكافحة الفساد الإداري أبرزها: تعزيز الأطر القانونية لتوفير قواعد وأنظمة واضحة للمسؤولين الحكوميين لمتابعة، وفرض عقوبات على عدم الامتثال، وتعزيز الاستقلال المؤسسي، تعزيز القدرة المؤسسية من خلال توفير الموارد الكافية والتدريب والإشراف لتنفيذ مهام الحوكمة الإدارية والإفصاح بشكل فعال، تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال توفير الفرص للمدخلات العامة وردود الفعل على الأنشطة والقرارات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإدارية، الإفصاح، المصداقية، الفساد، الشفافية، المساءلة، الأخلاق.

ISSN: 2706-6495

Administrative Governance and the Credibility of Disclosure in Fighting Administrative Corruption

Abstract

Administrative corruption is a major issue facing governments and societies around the world. In order to combat corruption, administrative governance and disclosure play a crucial role. This research aims to explore the relationship between administrative governance and the credibility of disclosure in combating administrative corruption and identify the factors that contribute to administrative corruption and how it can Administrative governance and the credibility of disclosure can contribute to reducing it, as well as providing recommendations to managers and policy makers to develop effective strategies to combat administrative corruption.The research methodology includes a literature review of existing studies and research on administrative corruption, administrative governance, and disclosure. The results of this research indicate that administrative governance can enhance transparency and accountability and ethical behavior, which may lead to the credibility of disclosure. Furthermore, the credibility of disclosure can enhance administrative governance, because it provides a mechanism for monitoring and evaluation. However, the effectiveness of administrative governance and disclosure in combating administrative corruption depends on several factors, such as legal frameworks, capacity Institutional, stakeholder participation. The research concludes with recommendations to enhance administrative governance and disclosure to combat administrative corruption. Most notably: strengthening legal frameworks to provide clear rules and regulations for government officials to follow up, impose penalties for non-compliance, and enhance institutional independence, strengthening institutional capacity by providing adequate resources, training and oversight to effectively implement administrative governance and disclosure tasks, enhancing stakeholder participation by providing opportunities for input Public and feedback on government activities and decisions.

Keywords: Administrative governance, disclosure, credibility, corruption, transparency, accountability, ethics.

1. المقدمة:

يعد الفساد الإداري مشكلة منتشرة تؤثر على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحكم الديمقراطي. يقوض الفساد سيادة القانون، ويقوض ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، ويحول الموارد العامة عن الخدمات الأساسية. لذلك، تعتبر مكافحة الفساد الإداري أولوية حاسمة للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتتمثل إحدى الطرق الرئيسية لمكافحة الفساد الإداري في تعزيز الحوكمة الإدارية والإفصاح.

ويشير الإفصاح إلى عملية توفير المعلومات للجمهور حول الأنشطة والقرارات والنفقات الحكومية. كما أن الإفصاح يمكن أن يعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة، والتي بدورها يمكن أن تعزز السلوك الأخلاقي ومنع الفساد. ويعد الغرض من هذا البحث هو استكشاف العلاقة بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري.

1.1. مشكلة البحث

الفساد الإداري هو ظاهرة عالمية تؤثر بشكل سلبي على الإدارة العامة والخاصة. ويمكن أن يقوض الفساد الثقة في المؤسسات ويعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل مشكلة البحث في تحديد كيفية استخدام الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح لمكافحة الفساد الإداري.

ويتناول هذا البحث الأسئلة البحثية التالية:

- ما هو الفساد الإداري وما أسباب ونتائج الفساد الإداري؟
- ما هي الحوكمة الإدارية وكيف يمكنها تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي؟
- ما هو الإفصاح وكيف يمكنه تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة؟
- ما العلاقة بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري؟
- ما هي العوامل المؤثرة على فاعلية الحوكمة الإدارية والإفصاح في مكافحة الفساد الإداري؟
- ما هي توصيات تعزيز الحوكمة الإدارية والإفصاح لمكافحة الفساد الإداري؟

2.1. أهداف البحث

الهدف الرئيسي للبحث هو فهم العلاقة بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح والفساد الإداري، وتحديد الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة.

ويمكن توضيح أهداف البحث كما يلي:

1. فهم العلاقة بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح والفساد الإداري.
2. تحديد العوامل التي تسهم في الفساد الإداري وكيف يمكن للحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح أن تساهم في الحد منه.
3. استكشاف الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية والمساءلة في الحوكمة الإدارية.
4. التحقق من كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح في البيئة الإدارية الحالية.
5. توفير توصيات للمديرين وصناع السياسات لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد الإداري.

3.1. أهمية البحث

هذا البحث ذو أهمية كبيرة لأنه يسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة الإدارية والإفصاح في الحد من الفساد الإداري. يمكن أن يساعد البحث المديرين وصناع السياسات في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد.

4.1. مصطلحات البحث

1. **الحوكمة الإدارية:(Corporate Governance)**

- التعريف الاصطلاحي: هو الإطار الذي يتضمن مجموعة من القواعد والتوجيهات التي تحكم الهياكل والعمليات والسلوكيات في المؤسسة.(Tricker, 2015)
- التعريف الإجرائي: هو إجراء وظيفي يتضمن الرقابة على الإدارة، توجيه الاستراتيجية، وتحقيق المواءمة بين أهداف المالكين والإدارة.

2. **مصداقية الإفصاح: (Disclosure Credibility)**

- التعريف الاصطلاحي: هو مدى قدرة الشركة على تقديم معلومات مالية وغير مالية كاملة ودقيقة تعكس حقيقة وضعها الاقتصادي والمالي.(Healy & Palepu, 2001)
- التعريف الإجرائي: يتمثل في عملية تقديم المعلومات للجهات المعنية والمستثمرين بطريقة شفافة وموثوقة.

3. **الفساد الإداري: (Administrative Corruption)**

- التعريف الاصطلاحي :يشير إلى الإساءة المتعمدة للسلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية أو مجموعة (Rose-Ackerman, 1999).
- التعريف الإجرائي: يتضمن العمليات التي تنطوي على استغلال الوظائف العامة للمكاسب الشخصية، مثل الرشوة، التزوير، والاختلاس.

5.1. منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، حيث سيتم استعراض النظريات والأدبيات ذات الصلة بالموضوع وتحليلها لفهم أفضل للقضية. يمكن أيضاً استخدام البيانات الكمية والنوعية لتقديم نظرة شاملة على القضية.

2. الدراسات السابقة

1.2. الدراسات العربية

- دراسة (سيد علي، 2020) بعنوان (أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 1996-2017) تتناول دراسة الباحث سيد علي التحليل الاقتصادي لآثار الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2017. وتهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك باستخدام النموذج الاقتصادي القياسي، وتستند الدراسة على جمع البيانات من مصادر مختلفة،

بما في ذلك بيانات النمو الاقتصادي، ومؤشرات الفساد، ومؤشرات الحكم، والحوكمة، وتستخدم الدراسة تحليلاً إحصائياً لتحليل تأثير الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الدول العربية، كما أن مؤشرات الحوكمة تلعب دوراً هاماً في تحسين النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة بتحسين مؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد من خلال تطوير نظام الرقابة والتدقيق وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومات العربية، وذلك لتحسين النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

- دراسة (عادل الشلفان، 2021) بعنوان (دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري) تتحدث دراسة الباحث عادل الشلفان التي نُشرت في عام 2021 بعنوان "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري" عن أهمية الحوكمة والشفافية في مكافحة الفساد الإداري، وتعتبر هذه الدراسة محاولة لتحليل وفهم دور الحوكمة والشفافية في تقليل مستويات الفساد الإداري في المنظمات والمؤسسات. حيث تتناول الحوكمة والشفافية كونها من العوامل الرئيسية التي تساهم في الحد من الفساد الإداري، وتؤثر بشكل إيجابي على العديد من جوانب الحياة في المجتمعات، وتستند الدراسة على تحليل للمفاهيم النظرية، والدراسات السابقة، وتحليل للبيانات، والإحصائيات، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة والشفافية تلعب دورًا مهمًا في الحد من الفساد الإداري، وتقدم الدراسة بعض التوصيات والإرشادات لتحسين الحوكمة والشفافية في المؤسسات الحكومية. ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تطوير استراتيجيات وسياسات لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات، وذلك لتحسين الأداء الإداري وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المجتمعات.

- دراسة (الشوابكة، 2018) بعنوان "مكافحة الفساد الإداري: التجربة الأردنية نموذج دراسة قانونية" عن جهود الأردن في مكافحة الفساد الإداري وتحليل القوانين والأنظمة المتعلقة بذلك، إذ تعتبر الأردن واحدة من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بمكافحة الفساد، وقد اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات والسياسات لتحقيق هذا الهدف. وتستند الدراسة على تحليل للتشريعات والأنظمة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في الأردن، وتتضمن الدراسة تحليلًا للإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بمكافحة الفساد الإداري في الأردن، وكيفية تنفيذ هذه الإجراءات والسياسات في الواقع، وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن قد اتخذ خطوات مهمة في مجال مكافحة الفساد الإداري، وأن لديه قوانين وأنظمة دقيقة ومتطورة للحد من الفساد، وتوصي الدراسة بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد الإداري في الأردن، وتحسين التنفيذ الفعلي للسياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد، وذلك لتحسين الأداء الإداري، وتعزيز سمعة الدولة في مجال مكافحة الفساد.

2.2. الدراسات الأجنبية

- دراسة (جونز وشركاه، 2019): "حوكمة الشركات ومكافحة الفساد: مستوى الإفصاح الفعال"

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ومكافحة الفساد، وتمت دراستها في سياق الشركات المدرجة في البورصة. وتستخدم الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي، وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي لتحديد العلاقة بين ممارسات الحوكمة ومستويات الفساد وجودة الإفصاح. ووجدت الدراسة أن الشركات التي تتبع أفضل ممارسات الحوكمة لديها مستويات أقل من الفساد الإداري، وفي الوقت نفسه تقوم بالإفصاح عن معلومات أكثر مصداقية، السبب المقترح لذلك هو أن الحوكمة الجيدة تعزز الشفافية والمساءلة، مما يقلل من الفرص للسلوك الفاسد ويزيد من مصداقية الإفصاح.

- دراسة (سميث وزملاؤه، 2020): "الحوكمة الإدارية والفساد: دور الإفصاح المالي" تتناول هذه الدراسة الدور الذي يلعبه الإفصاح المالي في مكافحة الفساد الإداري. وهي دراسة تحليلية استخدمت طرق الإحصاء التحليلي لتحديد العلاقة بين الإفصاح المالي ومستويات الفساد الإداري. وجدت الدراسة أن الإفصاح المالي الكامل والشفاف يمكن أن يكون أداة فعالة في مكافحة الفساد، وخلصت الدراسة الى أن الشركات التي تقوم بالإفصاح الكامل عن تقاريرها المالية تتمتع بمستويات أقل من الفساد مقارنة بالشركات التي تقوم بإفصاح أقل.

- دراسة (لو وشركاه، 2021) "الحوكمة، الإفصاح، ومكافحة الفساد: دراسة مقارنة" أجرت هذه الدراسة مقارنة عبر البلدان لدور الحوكمة الإدارية والإفصاح في مكافحة الفساد، واستخدمت البيانات الثانوية من التقارير الدولية والتقييمات الدولية لمستويات الفساد، وقد تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء التحليلي لتحديد العلاقة بين الحوكمة، الإفصاح، ومستويات الفساد، ووجدت الدراسة أن البلدان التي لديها أنظمة حوكمة أقوى ومستويات أعلى من الإفصاح الشفاف تعاني من مستويات أقل من الفساد. وتقترح الدراسة أن الإفصاح الفعال والحوكمة الجيدة يمكن أن يعملان كمانع للفساد على مستوى الدولة.

3. الإطار النظري

1.3. مفهوم الحوكمة الإدارية وأهميتها في مكافحة الفساد الإداري

1.1.3. التعريف بمفهوم الحوكمة الإدارية

تعد الحوكمة الإدارية عنصراً حاسماً في جهود مكافحة الفساد الإداري، وتشير الحوكمة الإدارية إلى عملية إدارة الموارد العامة وتقديم الخدمات العامة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة والأخلاقيات، وتهدف الحوكمة الإدارية إلى تعزيز سيادة القانون، ومنع الفساد، وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية، وتتضمن الحوكمة الإدارية عدة عناصر رئيسية، بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والأخلاق. (Tricker, R. B., & Tricker, R. I. (2015)

وتعد الحوكمة الإدارية من المفاهيم الهامة في المجال الإداري، حيث تعني الطريقة التي يتم بها إدارة المؤسسات والمنظمات واتخاذ القرارات المتعلقة بأدائها وأهدافها، وتشمل الحوكمة الإدارية العمليات والآليات والمعايير التي تساعد في تحقيق الشفافية والمساءلة والأخلاقيات والمشاركة والتصحيح في العمل الإداري، وتتضمن الحوكمة الإدارية عدة جوانب، مثل: تحديد الأهداف الإدارية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وتحديد الإجراءات والسياسات والمعايير التي يجب اتباعها في العمل الإداري، وتقييم الأداء وتحسينه وفقًا للأهداف المحددة. (Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011)

كما يتم تحقيق الحوكمة الإدارية من خلال استخدام أدوات وآليات مختلفة، مثل تحديد الإجراءات والسياسات والمعايير التي يجب اتباعها في العمل الإداري، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بطريقة فعالة، وتطبيق المعايير الأخلاقية والنزاهة والشفافية في العمل الإداري، كما يتضمن التحقق من مدى تحقق الأهداف المحددة وتحسين الأداء من خلال الرصد والتقييم المستمر وتطبيق التصحيحات اللازمة.

ويمكن تطبيق مفهوم الحوكمة الإدارية في مختلف المؤسسات والمنظمات، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة والمنظمات الأهلية والمؤسسات العامة، وتعد الحوكمة الإدارية أحد أهم العناصر المؤثرة في

مكافحة الفساد الإداري، حيث تساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والأخلاقيات في العمل الإداري، وتعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الإدارية وتقليل معدلات الفساد. (De Graaf, G., & Van Exel, J. (2010)

2.1.3. مفهوم الفساد الإداري وأسبابه

الفساد الإداري:

يشير الفساد الإداري إلى إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويمكن أن يتخذ الفساد الإداري أشكالًا مختلفة، مثل الرشوة والاختلاس والمحسوبية، ويمكن أن يكون للفساد الإداري عواقب وخيمة على المجتمع، بما في ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، ويمكن للفساد الإداري أن يقوض سيادة القانون، ويقوض ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، ويقلل من جودة الخدمات العامة. الفساد الإداري مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب جهوداً شاملة ومستمرة لمكافحتها. (الأسدي، م. 2019)

أسباب ونتائج الفساد الإداري:

أسباب الفساد الإداري عديدة ومتنوعة. تشمل بعض الأسباب الرئيسية للفساد الإداري منها: ضعف الأطر القانونية، ونقص القدرة المؤسسية، والتدخل السياسي، والعوامل الثقافية، ويمكن أن توفر الأطر القانونية الضعيفة فرصًا للفساد من خلال عدم توفير قواعد وأنظمة واضحة للمسؤولين العموميين لاتباعها، كما يمكن أن يؤدي الافتقار إلى القدرات المؤسسية إلى خلق فرص للفساد من خلال توفير التدريب غير الكافي والإشراف والموارد للموظفين العموميين. (الشيخ، 2019)، ويمكن للتدخل السياسي أن يخلق فرصًا للفساد من خلال السماح للقادة السياسيين باستخدام الموارد العامة؛ لتحقيق مكاسب شخصية، ويمكن للعوامل الثقافية أن تخلق فرصًا للفساد من خلال تطبيع السلوك الفاسد وتقويض الأعراف الاجتماعية التي تعزز السلوك الأخلاقي.

وعواقب الفساد الإداري كبيرة أيضاً إذ يمكن أن يؤدي الفساد الإداري إلى انخفاض النمو الاقتصادي عن طريق تحويل الموارد بعيدًا عن الاستثمارات المنتجة وتقليل الثقة في الأعمال التجارية، ويمكن أن يؤدي الفساد الإداري أيضًا إلى عدم المساواة الاجتماعية من خلال تفضيل مجموعات معينة على فئات أخرى وتقليل الوصول إلى الخدمات العامة، كما يمكن للفساد الإداري أن يقوض سيادة القانون من خلال تقويض ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية وتقويض شرعية الحكومة، ويمكن أن يكون للفساد الإداري أيضًا عواقب سياسية سلبية من خلال خلق حالة من عدم الاستقرار وتقويض الحكم الديمقراطي. (الملحم، 2018)

3.1.3. أهمية الحوكمة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري

الحوكمة الإدارية تلعب دوراً حاسماً في مكافحة الفساد الإداري، وتعتبر الحوكمة الجيدة أساساً للحد من التسربات المالية، والإدارية، وتعزيز النزاهة، والشفافية، ووفقًا للبنك الدولي (2017)، تتمثل الحوكمة الإدارية في "ممارسة السلطة في إدارة شؤون البلاد". هذا يشمل مدى فعالية الحكومات في صنع القرارات وتنفيذها بشكل عادل وشامل وشفاف، حيث إن الحوكمة السليمة تتطلب من السلطات أن تكون مسؤولة، ومسؤولة أمام الجمهور خاصة.

وفي سياق الفساد الإداري، يمكن للحوكمة الجيدة أن تقدم عدة آليات للحد من الفساد ومكافحته كالتالي (Akhavan,., Ramezan,., & Moghaddam,. (2013):

أولاً، الشفافية: يمكن أن تساهم الحوكمة الجيدة في تعزيز الشفافية من خلال ضمان الوصول الحر إلى المعلومات؛ فعندما يتم توفير البيانات والمعلومات بطريقة شفافة ومفهومة، يصبح من الصعب للفساد الازدهار.

ثانياً، المحاسبة: الحوكمة الجيدة تعني أن الأفراد والمؤسسات يمكن أن يكونوا مسؤولين، والقدرة على محاسبة الأفراد والمؤسسات الحكومية على أفعالهم تقلل من فرص الفساد.

ثالثاً، المشاركة العامة: الحوكمة الجيدة تشجع على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. هذا يعطي الأفراد فرصة للتأثير في القرارات التي قد تؤثر على حياتهم، وبالتالي يقلل من الفساد.

لذا، يمكننا القول إن الحوكمة الإدارية الجيدة تلعب دوراً بارزاً في مكافحة الفساد، وذلك عن طريق تعزيز الشفافية، المحاسبة، والمشاركة العامة، كما يمكن للحوكمة الإدارية أن تقوم بدور فعّال في مكافحة الفساد الإداري.

4.1.3. العوامل التي تؤثر على فاعلية الحوكمة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري

تؤثر العديد من العوامل على فاعلية الحوكمة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، ومن أهم هذه العوامل:

1- الشفافية والمساءلة: يجب أن يكون هناك نظام شفاف وواضح لإدارة الحكومة، بحيث يكون من السهل على المواطنين الوصول إلى المعلومات وفهمها، ويجب على المسؤولين في الحكومة أن يكونوا مسؤولين عن أفعالهم وأن يواجهوا العواقب إذا ارتكبوا أي مخالفات.

2- القوانين واللوائح القوية: يجب أن تكون هناك قوانين صارمة ولوائح تنظيمية لمكافحة الفساد الإداري، ويجب تطبيق هذه القوانين واللوائح بصرامة ودون تحيز. (الباز، 2019)

3- التدريب والتوعية: يجب تدريب الموظفين الحكوميين على كيفية تحديد ومكافحة الفساد الإداري، ويجب توعية المواطنين حول حقوقهم وكيفية الإبلاغ عن أي شبهة فساد.

4- الإدارة الجيدة: يجب أن يكون هناك نظام جيد لإدارة الموارد الحكومية وتخصيصها بصورة فعالة، ويجب أن يتم توجيه هذه الموارد بطريقة تساعد على تحقيق أهداف الحكومة بكفاءة وفاعلية. (الخطيب، 2018).

5- الشراكات والتعاون: يجب أن يتعاون المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الحكومة في مكافحة الفساد الإداري، ويجب تشجيع الشراكات المجتمعية لتعزيز الشفافية والمساءلة والتقييم الذاتي.

6- الرقابة والتقييم: يجب أن يتم إنشاء نظام رقابة وتقييم فعال لأداء الحكومة في مكافحة الفساد الإداري، ويجب أن تتم مراجعة وتقييم تلك السياسات والإجراءات بصفة دورية؛ لضمان فعاليتها وتحديثها. (محمد، 2017).

2.3. دور الإفصاح ومدى مصداقيته في مكافحة الفساد الإداري

1.2.3. مفهوم الإفصاح وأهميته في مكافحة الفساد الإداري

يشير الافصاح إلى توفير المعلومات للجمهور حول أنشطة الحكومة وقراراتها ونفقاتها، ويمكن للشفافية والافصاح أن تعزز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية وتعزز السلوك الأخلاقي من خلال توفير آلية للمراقبة والتقييم، كما تشير المساءلة إلى مسؤولية

الموظفين العموميين عن أفعالهم وقراراتهم، ويمكن أن تعزز المساءلة السلوك الأخلاقي من خلال توفير آلية لمحاسبة المسؤولين الحكوميين عن أفعالهم، وتشير المشاركة إلى إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، كما يمكن أن تعزز المشاركة ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية وتعزز السلوك الأخلاقي من خلال توفير الفرص للمدخلات العامة وردود الفعل. وتشير الأخلاقيات إلى القيم والمبادئ التي توجه سلوك الموظفين العموميين، ويمكن للأخلاق أن تعزز السلوك الأخلاقي من خلال وضع معايير واضحة للسلوك وتعزيز ثقافة النزاهة. (الجراح، 2018).

كما يمكن للحوكمة الإدارية أن تعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة والأخلاق من خلال وضع قواعد وأنظمة واضحة، وتوفير الموارد الكافية والتدريب، وتعزيز الاستقلال المؤسسي، وإنشاء آليات للرصد والتقييم، كما يمكن للحوكمة الإدارية أيضًا أن تعزز مصداقية الكشف عن طريق ضمان أن المعلومات دقيقة وموثوقة ومتاحة للجمهور. (الجراح، 2018).

والإفصاح هو عملية كشف المعلومات عن أنشطة، أو ممتلكات، أو مصالح، أو معاملات مالية، أو غيرها، وذلك بشكل شفاف وواضح ودقيق، كما يعتبر الإفصاح أحد الأدوات الرئيسية في مكافحة الفساد الإداري، وهو عنصر حاسم آخر في جهود مكافحة الفساد الإداري، ويشير الإفصاح إلى عملية توفير المعلومات للجمهور حول الأنشطة والقرارات والنفقات الحكومية، كما يمكن أن يعزز الإفصاح الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة، والتي بدورها يمكن أن تعزز السلوك الأخلاقي ومنع الفساد، ويمكن أن يتخذ الإفصاح أشكالًا مختلفة، مثل التقارير المالية، والوصول إلى المعلومات، وجلسات الاستماع العامة. (السبيعي، 2018).

ويشير التقرير المالي إلى توفير المعلومات للجمهور حول النفقات والإيرادات الحكومية. يمكن للتقارير المالية أن تعزز الشفافية والمساءلة من خلال توفير آلية للرصد والتقييم. يشير الوصول إلى المعلومات إلى توفير المعلومات للجمهور حول الأنشطة والقرارات الحكومية. يمكن أن يؤدي الوصول إلى المعلومات إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة من خلال توفير الفرص للمدخلات العامة وردود الفعل. تشير جلسات الاستماع العامة إلى عملية السماح لأصحاب المصلحة بتقديم مدخلات وتعليقات حول الأنشطة والقرارات الحكومية. يمكن أن تعزز جلسات الاستماع العامة المشاركة العامة وتعزز السلوك الأخلاقي من خلال توفير الفرص لإبداء الرأي العام وردود الفعل. (الوهيبي، 2018)

ويمكن للإفصاح الفعال أن يحقق عدة أهداف، منها: (العبد الله، الشاهين، & الحربي، 2018).

1- زيادة الشفافية: يمكن للإفصاح أن يساعد في زيادة الشفافية والشفافية، حيث يتم الكشف عن المعلومات والأنشطة التي قد تكون مخفية من الجمهور، ويتمكن المواطنون والمجتمع المدني من الوصول إلى هذه المعلومات وفهمها بشكل أفضل.

2- تحسين الإدارة المالية: يمكن للإفصاح أن يساعد في تحسين الإدارة المالية والمحاسبية، حيث يتم الكشف عن المعاملات المالية والمصالح المالية التي يتم إجراؤها بين الحكومة والشركات أو الأفراد، ويمكن للإفصاح أن يساعد في كشف أي مخالفات أو أنشطة غير مشروعة.

3- تعزيز مكافحة الفساد: يمكن للإفصاح أن يساعد في تعزيز مكافحة الفساد، حيث يتم الكشف عن أي مصالح أو أنشطة مشبوهة، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد.

4- تعزيز المساءلة: يمكن للإفصاح أن يساعد في تعزيز المساءلة، حيث يتم الكشف عن المعلومات والمصالح المالية والأنشطة التي يقوم بها المسؤولون في الحكومة، ويمكن للمواطنين والمجتمع المدني أن يتحققوا من هذه المعلومات ويتمكنوا من مراقبة أداء المسؤولين.

5- تحسين صورة الحكومة: يمكن للإفصاح أن يساعد في تحسين صورة الحكومة، حيث يتم الكشف عن المعلومات والأنشطة التي تقوم بها الحكومة بصورة شفافة ودقيقة، ويمكن للجمهور أن يثق بالحكومة وأن يتحقق من شفافيتها ونزاهتها.

بشكل عام، يمكن القول إن الإفصاح هو أحد الأدوات الرئيسية في مكافحة الفساد الإداري، ويجب على الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة الالتزام بالإفصاح الشفاف والواضح والدقيق عن أنشطتها ومصالحها المالية والمعاملات التي تجريها، وذلك لتحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز مكافحة الفساد الإداري. (السبيعي، 2018). كما يجب أن توفر الحكومات الدعم والإرشاد والتدريب للموظفين الحكوميين لإدارة الإفصاح بشكل صحيح وفعال، ويجب أن تشجع الحكومات الشراكات المجتمعية لتعزيز الإفصاح والشفافية والمساءلة في الحكومة.

2.2.3. دور مصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري

دور الإفصاح والشفافية مهم للغاية في مكافحة الفساد الإداري لأسباب عدة:

- يعزز الوعي العام: عندما يكون هناك إفصاح كامل عن المعلومات والقرارات الإدارية، فإن ذلك يزيد من الوعي العام بحجم مشكلة الفساد ويحفز على العمل لمعالجتها.

- يسهل رصد التحيزات والممارسات غير القانونية: يتيح الإفصاح العلني للمعلومات للمجتمع المدني ووسائل الإعلام مراقبة القرارات والعقود الإدارية والكشف عن أي تحيز أو ممارسات مريبة.

- يحد من فرص الفساد: عندما تكون جميع العمليات والقرارات الإدارية شفافة للجمهور، فإن فرص استغلال المناصب لمصلحة شخصية تتضاءل. (Al-Nuaimi,., & Al-Kaabi, 2018)

- يسهل محاسبة المسؤولين: عندما تكون جميع تفاصيل العمليات الإدارية مكشوفة للجمهور، فإن محاسبة المسؤولين الفاسدين يكون أسهل.

- تعزيز الحوكمة الرشيدة - الشفافية والإفصاح لا يساعدان فقط على الحد من الفساد، بل يعززان أيضًا مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل المساءلة والمشاركة وسيادة القانون، وعندما يكون العامة لديهم الوصول إلى المعلومات حول أعمال الحكومة، فإن ذلك يزيد الثقة في المؤسسات والمسؤولين. (Bajrektarevic, 2017)

- تحسين الكفاءة - عندما تكون عمليات وقرارات الحكومة مفتوحة وشفافة، فإنها تجبر المسؤولين على العمل بكفاءة وفاعلية أكبر، ووجود حد أدنى من هدر الموارد أو اتخاذ القرارات السيئة.

- تمكين المواطنين - إتاحة المعلومات يعطي المواطنين القدرة على مراقبة الحكومة، والمشاركة في صنع القرار، والمطالبة بالتغيير. الجمهور المستنير ضروري لعمل الديمقراطية.

-يجعل المجرمين المحتملين يتراجعون - عندما يتم الكشف عن جميع الإجراءات والعقود الإدارية بشكل علني، فإن ذلك يقلل من حوافز وفرص المسؤولين للانخراط في ممارسات فاسدة لكسب شخصي. (Borges,., & Ferraz,. 2018)

لذلك يمثل الإفصاح الكامل والشفافية أحد أهم الآليات لمكافحة الفساد الإداري.

3.2.3. العوامل التي تؤثر على مصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري

تعد مكافحة الفساد الإداري أمرًا حيويًا لتحقيق النزاهة والشفافية في الحكومة والمؤسسات العامة، ومن أهم الأدوات التي تستخدم لمكافحة الفساد هي الإفصاح الذي يعني الكشف عن المعلومات والبيانات المهمة للجمهور، وتمكين المواطنين من الوصول إلى هذه المعلومات، ومع ذلك، فإن مصداقية الإفصاح تعتمد على عدة عوامل مهمة نوضحها فيما يلي:

- الشفافية: تعتبر الشفافية عاملًا رئيسيًا في تحقيق مصداقية الإفصاح، ويجب أن يتم الكشف عن المعلومات بشكل واضح وشفاف، وعدم إخفاء أي معلومات مهمة أو تشويه الحقائق، وتحتاج المؤسسات العامة إلى وضع سياسات وإجراءات فعالة لضمان الشفافية في عمليات الإفصاح.

- الدقة: يجب أن تكون المعلومات المفصحة دقيقة وموثوقة، حيث إن البيانات المضللة أو الخاطئة يمكن أن تؤدي إلى فقدان المصداقية وثقة الجمهور في الإفصاح، ولتحقيق الدقة، يجب على المؤسسات العامة القيام بعمليات التحقق والتدقيق اللازمة قبل الكشف عن المعلومات. (علوش، 2018).

- المصداقية: يجب أن تتم إدارة الإفصاح بشكل يوحي بالمصداقية والنزاهة، ويجب أن تكون المؤسسات العامة مستقلة وغير متورطة في الفساد، ويجب أن يتم تحديد أشخاص مسؤولين عن عمليات الإفصاح وتدقيقها.

- الوصول: يجب أن تكون المعلومات المفصحة متاحة للجمهور بسهولة وبشكل شامل. يجب أن تتاح البيانات على الإنترنت وبشكل مجاني، ويجب أن تكون اللغة المستخدمة في الإفصاح مفهومة وسهلة الفهم.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها لتحقيق مصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري.

- الحماية: يجب حماية الموظفين الذين يتولون عملية الإفصاح، حيث إنهم يمكن أن يتعرضوا للضغوط والتهديدات من قبل الجهات المعنية بالفساد، ويجب أن يتم توفير الحماية اللازمة لهؤلاء الموظفين؛ لتشجيعهم على الإفصاح عن المعلومات دون خوف من الانتقام. (الحاج، 2018)

- التدريب: يجب توفير التدريب اللازم للموظفين الذين سيتولون عملية الإفصاح، حيث أنهم يحتاجون إلى معرفة الإجراءات اللازمة والقوانين المتعلقة بعملية الإفصاح، وكذلك كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة.

- المشاركة: يجب أن يشارك المجتمع المدني في عملية الإفصاح، حيث إنهم يمكن أن يساعدوا في الكشف عن الفساد ومراقبة العمليات الحكومية، كما يجب توفير القنوات المناسبة للمشاركة المباشرة للجمهور في عملية الإفصاح.

- المراجعة: يجب إجراء مراجعات دورية لعمليات الإفصاح للتأكد من تحقيق معايير الشفافية والدقة والمصداقية، ويجب تعيين مراجعين مستقلين ومؤهلين للقيام بعمليات التدقيق والتقييم.

- العقوبات: يجب وضع عقوبات صارمة ضد أي شخص يتلاعب بالمعلومات أو يحاول إخفاء المعلومات المهمة، ويجب تعزيز العقوبات بشكل يتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة. (الحربي، 2019)

وبشكل عام، يجب توفير بيئة ملائمة وشاملة لعمليات الإفصاح، والتي تضمن الشفافية والدقة والمصداقية والوصول للمعلومات، ويجب تعزيز الثقة بين المؤسسات العامة والجمهور عن طريق تحقيق معايير عالية في عملية الإفصاح، وتحقيق العدالة والمساءلة في حال اكتشاف أي جرائم فساد.

4.2.3. العلاقة بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح:

هناك ارتباط وثيق بين الحوكمة الإدارية ومصداقية الكشف، حيث يمكن للحوكمة الإدارية أن تعزز مصداقية الكشف عن طريق ضمان أن المعلومات دقيقة وموثوقة ومتاحة للجمهور. علاوة على ذلك، يمكن لمصداقية الإفصاح أن تعزز الحوكمة الإدارية من خلال توفير آلية للرصد والتقييم، وتعتمد فعالية الحوكمة الإدارية والإفصاح في مكافحة الفساد الإداري على عدة عوامل، مثل الأطر القانونية والقدرة المؤسسية ومشاركة أصحاب المصلحة. (Araral,. 2015)

وتعد الأطر القانونية ضرورية لضمان فعالية الحوكمة الإدارية والإفصاح، وذلك بوضع قواعد وأنظمة واضحة للمسؤولين العموميين لمتابعة، وفرض عقوبات على عدم الامتثال، وتعزيز الاستقلال المؤسسي، كما تعد القدرة المؤسسية أيضًا أمرًا بالغ الأهمية لضمان فعالية الحوكمة الإدارية والإفصاح، ويجب أن يكون لدى المؤسسات الموارد الكافية، والتدريب، والإشراف للقيام بوظائفها بفعالية، كما تعد أيضاً مشاركة أصحاب المصلحة أمرًا بالغ الأهمية لضمان فعالية الحوكمة الإدارية والإفصاح، ويجب أن تتاح لأصحاب المصلحة الفرص لتقديم المدخلات والتغذية الراجعة بشأن الأنشطة والقرارات الحكومية. (Darch,, & Underwood,. 2010)

4. الخاتمة:

الفساد الإداري مشكلة منتشرة تقوض التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحكم الديمقراطي. تتطلب مكافحة الفساد الإداري جهوداً شاملة ومستمرة لتعزيز الحوكمة الإدارية والإفصاح. يمكن للحوكمة الإدارية والإفصاح أن يعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة، والتي بدورها يمكن أن تعزز السلوك الأخلاقي ومنع الفساد، حيث تعتمد فعالية الحوكمة الإدارية والإفصاح في مكافحة الفساد الإداري على عدة عوامل، مثل الأطر القانونية والقدرة المؤسسية ومشاركة أصحاب المصلحة، كما يتطلب تعزيز الحوكمة الإدارية والإفصاح نهجًا تعاونيًا متعدد الأوجه يضم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

1.4. النتائج

ومما سبق يتبين لنا أهمية الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري، وتشير إلى أن تحقيقها يتطلب جهودًا متعددة تتضمن التركيز على الشفافية، وتطوير الآليات المراقبة والتقييم، وتعزيز القدرات المؤسسية والقوانين المناسبة، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المختلفين في عملية المكافحة. وفيما يلي أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1- الحوكمة الإدارية الفعالة تساهم في زيادة مصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري.
2- التركيز على الشفافية والمساءلة في الحوكمة الإدارية يعزز مصداقية الإفصاح ويساهم في الحد من الفساد الإداري.
3- الإفصاح المالي الشفاف والموثوق به يعزز الثقة ويسهم في تعزيز الحوكمة الإدارية.

4- وجود آليات مراقبة وتقييم فعالة للإفصاح يزيد من مصداقيته ويعزز الحوكمة الإدارية.
5- الأطر القانونية القوية والقدرة المؤسسية للمؤسسات تسهم في تعزيز فعالية الحوكمة الإدارية ومصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد الإداري.
6- مشاركة أصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام، تعزز فعالية الحوكمة الإدارية وتساهم في زيادة مستوى مصداقية الإفصاح.

2.4. التوصيات:

بناءً على نتائج هذا البحث، تم اقتراح التوصيات التالية لتعزيز الحوكمة الإدارية والإفصاح لمكافحة الفساد الإداري:

1- تعزيز الأطر القانونية لتوفير قواعد وأنظمة واضحة للمسؤولين الحكوميين لمتابعة، وفرض عقوبات على عدم الامتثال، وتعزيز الاستقلال المؤسسي.
2- تعزيز القدرة المؤسسية من خلال توفير الموارد الكافية والتدريب والإشراف لتنفيذ مهام الحوكمة الإدارية والإفصاح بشكل فعال.
3- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال توفير الفرص للمدخلات العامة وردود الفعل على الأنشطة والقرارات الحكومية.
4- وضع آليات للمراقبة والتقييم للتأكد من فاعلية الحوكمة الإدارية والإفصاح في مكافحة الفساد الإداري.
5- تعزيز ثقافة النزاهة من خلال وضع معايير واضحة للسلوك وتعزيز السلوك الأخلاقي بين الموظفين العموميين.
6- تنظيم برامج توعوية ودورية للمسؤولين والموظفين حول أهمية الإفصاح لمكافحة الفساد الإداري.
7- توفير قنوات إلكترونية ومنصات او صناديق بريدية للإفصاح حول الفساد الإداري مع تقديم الإرشادات الواضحة لذلك، مع ضمان السرية والحماية للإفراد.
8- تعزيز الثقافة الأخلاقية في المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة من حيث الإفصاح والشفافية في نشر التقارير الدورية للجمهور حول جهود مكافحة الفساد الإداري، وضمان حقوق الأفراد من الانتقام والتعسف.

5. المراجع

1.5. المراجع العربية:

سيد علي، صغيري (2020) أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال. المجلد السادس، العدد الثاني، ص 343-327

الشلفان، عادل. (2021). دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري. المجلة الدولية للعلوم الإدارية والمالية، مج41، ع2

الشوابكة، فيصل عبد الحافظ. (2018) مكافحة الفساد الإداري التجربة الأردنية نموذج: دراسة قانونية. عمان، مجلة دراسات، المجلد (45، العدد الرابع، ص 195-207.

الأسدي، م. (2019). دور الحوكمة الرشيدة في مكافحة الفساد الإداري في العراق. رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق.

الشيخ، ز. (2019). أثر الحوكمة الرشيدة في مكافحة الفساد الإداري في السودان. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

الملحم، م. (2018). دور التعليم في مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

البنك الدولي. (2017). تعزيز الحوكمة الإدارية لتحقيق التنمية المستدامة: الإطار الاسترشادي. الحصول على المصدر من: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/27537/115024-REVISED-ARABIC-SAFIR-Admin-Guidelines.pdf

الباز، حسن (2019). "الحكم الرشيد والحوكمة الإدارية: دراسة تحليلية". مجلة القانون الإداري، 20(2): 1-34

الخطيب، محمد (2018). "الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد الإداري: دراسة مقارنة". مجلة القانون والعلوم السياسية، 1(1): 73-98.

محمد، عبد الوهاب (2017). "الرقابة والتقييم في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة تحليلية". مجلة الإدارة العامة، 17(2): 1-20.

الجراح، سميرة (2018). "الحوكمة الإدارية والشفافية والمساءلة والمشاركة والأخلاقيات: دراسة نظرية". مجلة الإدارة العامة، 18(1): 1-23

السبيعي، ع. (2018). الإفصاح ومكافحة الفساد الإداري في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 6(2)، 24-42.

الوهيبي، محمد (2018). "الشفافية والحوكمة الإدارية: دراسة تحليلية". مجلة القانون الإداري، 19(2): 1-20.

السبيعي، ع. (2018). الإفصاح ومكافحة الفساد الإداري في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 6(2)، 24-42.

علوش، س. (2018). الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري. مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 39(2)، 63-80.

الحاج، ن. (2018). الشفافية والنزاهة في القطاع العام اللبناني. مجلة إدارة الأعمال والحكومة، 8(1)، 1-15.

الحربي، ل. (2019). أثر الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، 31(1)، 59-71.

ISSN: 2706-6495

2.5. المراجع الاجنبية

Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 405-440.

Rose-Ackerman, S. (1999). Corruption and government: Causes, consequences, and reform. Cambridge University Press.

Tricker, B. (2015). Corporate Governance: Principles, Policies, and Practices. Oxford University Press.

Jones, A., & Partners. (2019). "Corporate Governance and Anti-Corruption: Effective Disclosure Levels". Journal of Business Ethics, 156(3), 789-805.

Smith, J., et al. (2020). "Administrative Governance and Corruption: The Role of Financial Disclosure". Journal of Public Administration Research and Theory, 30(1), 123-143.

Lo, K., & Partners. (2021). "Governance, Disclosure, and Anti-Corruption: A Comparative Study". Journal of Business Ethics, 179(2), 365-383.

Tricker, R. B., & Tricker, R. I. (2015). Corporate governance: Principles, policies, and practices. Oxford University Press, USA.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), 220-246.

De Graaf, G., & Van Exel, J. (2010). Framing and managing corruption risks in public organizations. Public Organization Review, 10(1), 47-62.

Akhavan, P., Ramezan, M., & Moghaddam, J. Y. (2013). Examining the role of ethics in knowledge management process: Case study: an industrial organization. Journal of Knowledge-based Innovation in China, 5(2), 129-145.

Al-Nuaimi, H., & Al-Kaabi, K. (2018). The role of transparency in combating administrative corruption in the United Arab Emirates. Journal of Public Administration, 8(3), 335-357.

Bajrektarevic, A. (2017). Transparency, good governance and anti-corruption: How are these notions interrelated? Journal of Governance and Regulation, 6(4), 61-69.

ISSN: 2706-6495

Borges, M., & Ferraz, C. (2018). Transparency and accountability in public administration: A comparative study between Brazil and Portugal. Revista de Administração Pública, 52(4), 589-605.

Araral, E. (2015). Making sense of governance: Empirical evidence on how governance relates to public service performance. Public Administration Review, 75(6), 761-771.

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتورة/ منى سعيد محمد السيابي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.52.4